

# جدال دارفور

روبرت كوهين

**تركزت المناقشات الحادة ضمن مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان والمجموعات العاملة في حقل الشؤون الإنسانية في مجملها على الأعداد التي لقيت مصرعها في دارفور واستخدام مصطلح الإبادة الجماعية وكفاءة الحلول العسكرية في مواجهة الحلول السياسية والمدى الذي يمكن أن يصل إليه الدفاع حقوق الإنسان في تقويض البرامج الإنسانية الراهنة.**

والانساق على المنهجية المستخدمة في تجميع بيانات الوفيات.

## الإبادة الجماعية

من المتوقع أن يتم تناول قضية ما إذا كان قد تم ارتكاب أي جرائم إبادة جماعية في دارفور ضمن نقاشات مستفيضة لسنوات قادمة، وما لا يقل عن الجدل الدائر حول مصداقية الإحصائيات. ويعمد أولئك الذي ظلوا على عدم اقتناعهم بارتكاب السودان لمذابح جماعية ضد القبائل الأفريقية إلى التركيز على الشق القانوني المتمثل فيما إذا كان يقع في 'نية' السودان إلحاق الدمار كلياً أو جزئياً بفتنة عرقية أو عنصرية معينة، وهو الأمر الذي تتطلبه اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لتباشر إجراءاتها. ويشير هؤلاء في هذا الصدد إلى أن لجنة التحقيق الدولية لدارفور التابعة للأمم المتحدة لم تعثر على قرائن تدل على ارتكاب السودان لجرائم إبادة جماعية (رغم أن اللجنة لم تستبعد ذلك وأكدت أن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية "قد لا تقل خطورة وشناعة عن الإبادة الجماعية"). كذلك لم تهتم المحكمة الجنائية الدولية أي سودانيين حتى تاريخه بارتكاب الإبادة الجماعية على الرغم من أنها اتهمت اثنين منهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وكانت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش قد امتنعنا بشكل عام عن استخدام مصطلح 'الإبادة الجماعية'، وكان تعقيد وتشابك القضايا القانونية التي تكتنف استخدام هذا المصطلح قد شكل العقبة الرئيسية أمام العديد من المحامين الدوليين. وهم يشيرون في ذلك إلى الحكم ذي الصياغة الملتوية الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٧ بأن صربيا لم ترتكب أي جرائم إبادة جماعية في البوسنة بناءً على عدم توافر الأدلة الكافية التي تثبت أن صرب البوسنة قد تحركوا بأوامر من صربيا أو أن مقتل ٨,٠٠٠ رجل وطفل في سربينييتشا قد جرى له التخطيط له من قبل الحكومة الصربية. ونتيجة لذلك، فلم تدفع صربيا أي تعويضات لأسر الضحايا، على الرغم من ثبوت إدانتها بعدم محاولة منع الإبادة الجماعية أو معاقبة من ارتكبوها.

ومما لاشك فيه، وبرأي العديد من المنظمات غير الحكومية والخبراء، خاصة في الولايات المتحدة، أن حكومة السودان وعصابات الجنود قد ارتكبتا الإبادة الجماعية من خلال جرائم القتل المتعمد

بل وأسوأ من ذلك، من شأنه أن يجعل من الحوار البناء أمراً أكثر صعوبة ويؤدي بالنظام السوداني إلى وضع المزيد من العراقيل أمام عمليات تسليم المساعدات نظراً لأنه لا يفرق بين الجماعات المعنية والمهتمة وبين عمال الإغاثة.

إن النقاش الدائر حول أعداد الضحايا يشكل مؤشراً على غياب الاهتمام بتجميع البيانات القائمة على الأصول الإحصائية المعيارية، كما يدل على عدم تواجد هيئة دولية مختصة تحمل تفويضاً وسلطة لجمع ونشر البيانات الخاصة بأعداد الوفيات والإصابات بالأمراض في حالات الطوارئ. ففي غياب هيئة دولية يُناب بها هذه الوظيفة، سوف تواصل الأطراف المختلفة، سواء كانت حكومات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية أو خبراء، إلقاء تقديراتها الخاصة الجزافية حول أعداد الوفيات في حالات الطوارئ، مع ما سيؤدي إليه ذلك من جهل الجميع بنطاق الأزمة وحجمها. وفي عام ٢٠٠٧، جرى إنشاء النظام التنبوي للصحة والتغذية في منظمة الصحة العالمية بمشاركة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمناخين والخبراء في سعي لوضع مؤشرات قياسية للوفيات وأوضاع التغذية. ومع ذلك، فإن إنشاء هيئة مختصة تحت مظلة الأمم المتحدة هو أمر ينطوي على الكثير من المشكلات، فإذا أخذنا منظمة الصحة العالمية كمثال، نجد أنها قد تعرضت لضغوط من قبل الحكومات، خاصة الحكومة السودانية، حول دراساتها على الوفيات كما جرى انتقادها لعدم إدراجها حالات الوفيات الناجمة عن العنف وسوء التغذية في تقديراتها عن دارفور وكذلك لإخفاقها في وضع تقديرات رقمية للمناطق التي لم تستطع الدخول إليها. إن المجتمع الدولي في حاجة ملحة لمركز يتمتع بالاستقلالية والتحرر من التأثيرات السياسية ويعمل على التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وبيني على الجهود التي بذلتها مبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية والتي تشكلت بواسطة شبكة من الأطراف العاملة في حقل الشؤون الإنسانية لإضفاء التنغم

لا ينكر أحد أهمية تحديد نطاق وحجم الكارثة وعدد المدنيين الذين لقوا حتفهم والأسباب التي أدت إلى مثل هذا المصير عند الشروع في التخطيط للاستجابة الفعالة لحالة طوارئ ما، بيد أنه قد ثبت لنا بالنسبة للأزمة في دارفور مدى صعوبة التأكيد على رقم محدد يعبر عن أعداد من هلكوا وأسباب الوفيات. وقد كانت الحكومة السودانية نفسها العقبة الرئيسية في تحقيق ذلك بسبب تورطها المباشر في عمليات التطهير العرقي، فقد قامت هذه الحكومة بمنع عمليات جمع الإحصائيات عن الوفيات. لذلك نجد أنه في حين أنه قد تم وبشكل دقيق تحديد عدد الخسائر في الأرواح الناجمة عن المعركة التي اندلعت بين إسرائيل وحزب الله في عام ٢٠٠٦، وبما سمح للعائلات والسكان تشييع قتلاهم بعد المعركة، نجد من ناحية أخرى محاولات لا تكل من جانب نظام عمر حسن البشير للتغطية على أعداد الوفيات في دارفور. وكانت الحكومة السودانية قد زعمت أن أعداد القتلى بلغت ٩,٠٠٠ نسمة فقط، في حين تقول الأمم المتحدة أن ما يزيد عن ٢٠٠ ألف شخص قد لقوا مصرعهم بينما تقدر منظمة العفو الدولية هذه الأعداد بـ ٣٠٠ ألف (٩٥ ألف منهم هلكوا في الصراع المباشر بينما لقي ٢٠٠ ألف آخرون حتفهم جراء المجاعات أو الأوبئة الناجمة عن الصراعات أو المرتبطة بها) بينما يرفع تحالف إنقاذ دارفور، وهو تحالف من مجموعة من المنظمات غير الحكومية، الرقم الإجمالي إلى ٤٠٠ ألف نسمة.

وكان التفاوت الكبير في التقديرات المقترحة قد أثار نقاشات مستفيضة حول الأسلوب الذي تم اتباعه لوضع الإحصائيات والأطر الزمنية المستخدمة وما إذا كان قد تم إدراج جميع مسببات الوفاة في الأزمة (أي حوادث القتل بالإضافة إلى المجاعات والأمراض). ومن شأن التقليل المتعمد من هذه الأعداد أن يكرس الإهمال الدولي للمشكلة، بينما يمكن للمبالغة في هذه الأرقام بغية قرع أجراس الإنذار من جهة أخرى أن يقوض من المصداقية ويلقي بظلال من الشك على جميع الإحصائيات،

المصطلح قد أدى إلى جعل المتمردين، بالإضافة إلى الحكومة السودانية والمليشيات العربية، أكثر تصلباً وعناداً في مواقفها. وفي الحقيقة، وأحياناً من أجل تسهيل المباحثات مع الحكومة السودانية، عمل مسؤولو الأمم المتحدة على التقليل من أهمية الجانب العرقي في الصراع، ليتم التأكيد بدلاً من ذلك على جذوره البيئية - من تصحر وتجريف إيكولوجي وشح في مصادر المياه.

وكانت المناقشات حول الإبادة الجماعية قد انصرفت عن القضية الأهم- وهي الحاجة لحماية البشر عند ارتكاب أمثال هذه الأعمال الوحشية بغض النظر عن التصنيف القانوني لها. وكانت هذه المناقشات حول هذا الموضوع قد عززت من من موقف السودان ومواقف مؤيديها مما جعل الأمر يبدو وكأن الجرائم المرتكبة لم تكن خطيرة على أساس أنه لم يُعلن رسمياً عن حدوث أعمال إبادة جماعية. وكان فرانسيس دينغ، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، قد

طويلة، وكانت أحدث هذه المناقشات قد ذهبت إلى أن المصطلح لم يعد يرصد حقيقة الأحداث على أرض الواقع، والتي يصح وصفها بأنها أقرب إلى الفوضى منها إلى الإبادة الجماعية، وامتداداً لهذه المناقشة، فإن الصراع لم يعد يقتصر على طرفين فقط هما القوات العسكرية السودانية وعصابات الجنجويد من ناحية والجماعات الأفريقية المتمردة من ناحية أخرى. فالجماعات المتمردة المشرذمة إضافة إلى القبائل والمليشيات العربية تتقاتل الآن بين بعضها البعض، مع تحول التحالفات بشكل مستمر مع انتشار العصابات وتسرب العنف إلى تشاد (رغم أن الآخرين يرددون بأن السودان هو الذي يشجع على حالة الفوضى).

وكان البعض قد وصف استعمال مصطلح الإبادة الجماعية واللجوء إليه على أنه يشكل مشكلة سياسية، مع انتقاد جماعات الإغاثة للمدافعين عن حقوق الإنسان لتقويضهم العمليات الإنسانية في الميدان، كما ترددت أقاويل بأن استخدام هذا

والترحيل والاعتصاب وتدمير القوت المعيشي للسكان. وقد وجدت منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان "أدلة مباشرة على نية لارتكاب الإبادة الجماعية" و"قرائن قوية مستمدة من الملابس المحيطة يمكن أن يُستنتج منها وجود نية لارتكاب إبادة جماعية"<sup>1</sup>. وقد انتهت الحكومة الأمريكية في عام ٢٠٠٤ إلى أن حوادث الإبادة الجماعية قد ارتكبت بالفعل بينما أطلق برلمان الإتحاد الأوروبي على ما حدث بأنه "لا يكاد يختلف عن الإبادة الجماعية".

وقد أثبت استخدام مصطلح الإبادة الجماعية بالنسبة للعديد من مختلف فئات الشعب الأمريكي فعاليته في جهود الحشد والتعبئة. وبالفعل، كانت تحالفات المنظمات غير الحكومية والتجمعات الطلابية قد وجدت صدى لها من خلال التركيز على استخدام مصطلح الإبادة الجماعية، وكانت العديد من الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية نتيجة للضغوط التي مارستها هذه التحالفات والتجمعات. بيد أن المصطلح لا يزال قيد مناقشات



لاجئة من دارفور تحاول حماية نفسها من عاصفة رملية قرب نيني وهي بلدة حدودية تشادية

بشكل مأساوي في سبتمبر عندما لقي عشرة جنود تابعين للبعثة مصرعهم عندما اجتاحت قوات الميليشيات لم يتم تحديدها قاعدتهم في حسكيتا في جنوب دارفور.

ويتطلب الأمر تعجيلاً للإطار الزمني اللازم لنشر قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وكذلك توفير المعدات والتدريب أيضاً إرساء المرونة فيما يتعلق بالسودان وإصرار الإتحاد الأفريقي على أن تكون قوات الجيش والشرطة ذات غالبية أفريقية. ونظراً لأن القرار لا يتضمن أي عقوبات في حالة إذا ما عرقلت السودان عمليات انتشار القوات، فمن الضروري لتحالف من الحكومات، شاملة الدول الأفريقية والعربية والهيئات الإقليمية، العمل على حث السودان عن طريق الحوافز والعقوبات للسماح بعمل القوات و - وهو الأهم - التوصل لاتفاق سياسي مع المتمردين كما دعا القرار. كما أن الصين في حاجة إلى التشجيع لاستخدام نفوذها مع السودان، بينما ينبغي الضغط على جماعات المتمردين للتفاوض والوصول إلى حل وسط كذلك. وفي النهاية، فإن مسؤولية الحماية الأكثر أهمية لا تعني فقط اتخاذ إجراءات عسكرية وإنما تتطلب كذلك اتخاذ سلسلة من الخطوات الدبلوماسية والإنسانية والسياسية والاقتصادية قبل تقرير اتخاذ إجراء قسري. وسوف تتمثل واحدة من الخطوات الصغيرة في هذا الاتجاه في تعزيز سلطة مكاتب المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمسؤولية الحماية والممثل الخاص المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية اللذين سيتم تعيينهما حينها خلال وقت قصير. وكلا المكتبين بحاجة للعاملين والموارد والدعم السياسي، وذلك من خارج وداخل الأمم المتحدة، من أجل التخطيط وزيادة التوعية بالخطوات المطلوبة لمنع وكذلك لإطلاق العمليات الخاصة بمسؤولية الحماية وذلك لكل من دارفور وغيرها من الأماكن التي تعاني أوضاعاً على نفس الدرجة من الخطورة.

روبرت كوهين (rcohen@brookings.edu) هي زميلة رئيسية غير مقيمة في معهد بروكينغز، وهي مستشارة أولى في مشروع بروكينغز-بيرن المعني بالنزوح الداخلي و زميلة رئيسية في معهد دراسات الهجرة العالمية التابع لجامعة جورج تاون.

١. www.savedarfur.org
٢. www.smartindicators.org
٣. www.unhcr.ch/html/menu3/b/p\_genoci.htm
٤. www.un.org/News/dh/sudan/com\_inq\_darfur.pdf
٥. www.icc-cpi.int/cases/Darfur.html
٦. http://physiciansforhumanrights.org/sudan
٧. http://daccess-ods.un.org/TMP/3806701.html
٨. ذلك القسم من وثيقة الأمم المتحدة الذي يفضل لسلطات مجلس الأمن في التفويض باستخدام القوة العسكرية لحفظ السلام.
٩. www.amis-sudan.org/index.html

مناطق لحظر الطيران والقيام بضربات جوية وتوجيه قوات الناتو إلى دارفور بدون موافقة الأطراف المعنية الأخرى بدون أن تثير حيالها قدر هائل من السخط السياسي في العالم الإسلامي وفي كل مكان. وعلى كل الأحوال، والحديث لا يزال للمعارضين، فإن العمليات العسكرية لا يمكنها أن تحقق سوى نتائج محدودة نظراً لكون المشكلة ذات طابع سياسي في الأساس. وبالنسبة للعديد من منظمات الإغاثة، فإن التدخل القسري من شأنه أن يثير ردة فعل عكسية ويؤدي لرحيل العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، مما سينجم عنه زيادة هائلة في عدد الوفيات. ويسلم مؤيدو التدخل العسكري بأن انتهاج نهج استباقي إزاء الأزمة قد يحرض على الانتقام بيد أنه سيحسن من جهة أخرى من أوضاع الأمن على المدى الطويل. إن إزعاج جماعات الإغاثة للأوضاع التي فرضتها الحكومية يعرض حياة الكثيرين للخطر بالفعل حيث كانت الحكومة السودانية تقوم بصفة منتظمة بإعاقة عمليات تسليم مساعدات الإغاثة والتغاضي عن زيادة الهجوم على عمال المساعدات أو حتى الحض عليها.

وبغض النظر عن مزايا التدخل العسكري، فقد أصبح من الواضح أنه من غير المرجح أن تقوم الأمم المتحدة أو تحالف الدول الراغبة باتخاذ إجراء عسكري قسري في دارفور لإرغام الحكومة السودانية على نزع أسلحة الجنجويد وإيقاف عملياتها العسكرية الخاصة. إن دارفور ليست بإحدى أولويات الأمن القومي لأي من بلدان الغرب. فالقوات العسكرية الأمريكية موزعة في العراق بينما ينشغل حلف الناتو بحروبه في أفغانستان، كما أن السودان بوسعه اللجوء إلى طلب الدعم من الصين وروسيا وجامعة الدول العربية لحمايتها من أي إجراءات دولية قوية.

### خيار أكثر واقعية

وربما من الأجدي بدلاً من مناقشة خيارات التحرك العسكري البدء في شن هجوم دبلوماسي واسع النطاق لتأمين تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩. وينص القرار الذي تم تبنيه بالإجماع في نهاية يوليو ٢٠٠٧، على نشر قوة مشتركة من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (العملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور - UNAMID) تتكون من ٢٦ ألف عسكري لحماية النازحين داخلياً والمدنيين والعمال الإنسانيين<sup>٥</sup>. ورغم أن هذه القوة ليست بالقوة الدولية التي تمت الدعوة إليها في الأصل، ينبغي على ولاية الفصل السابع من العملية المختلطة<sup>٦</sup> - إذا تعهدت الدول بتوفير الطاقم العسكري والتمويل الكافيين- أن تكون تحسیناً لقوة الإتحاد الأفريقي الصغيرة الحالية التي قوامها ٧,٠٠٠ جندي وذات ولاية حماية ضعيفة. وقد اتضح افتقاد بعثة الإتحاد الأفريقي الحالية في السودان<sup>٧</sup> للموارد الكافية

دافع بشكل مقنع عن مبدأ أنه في ظل أي أوضاع تشهد معاناة جماعية ووفيات مثل دارفور، يجب ألا يتم توجيه الانتباه إلى أعمال التمرد والتفصيل القانونية بل إلى ما يجب أن يتم فعله من أجل إيقاف أو منع هذه المعاناة.

وتدلنا الفوضى في توظيف واستخدام مصطلح الإبادة الجماعية على ضرورة بحث ما إذا كان من المجدي وضع هيئة من الخبراء بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها للمساعدة في تحديد إذا ما من الممكن إطلاق عبارة 'إبادة جماعية' على أوضاع معينة أم لا. ولا يسمح التفويض الممنوح للممثل الخاص بإطلاق توصيفات كهذه، وعلى خلاف المعاهدات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان، لم تنص اتفاقية الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ على أي آلية للتنفيذ. ويمكن أن تجد المحكمة الجنائية الدولية أفراداً يمكن إدانتهم بارتكاب الإبادة الجماعية بعد وقوعها بيد أنه من الممكن كذلك تكليف إحدى الهيئات المشكلة من خبراء معترف بهم، وتساعدهم في ذلك تقنيات الأرقام الصناعية، في الخروج بتوصيف سريع لما يحدث، وذلك من خلال رصد تحركات الدولة وتوفير الاسترشاد للالتزامات الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية. وليكن معلوماً لنا أن إضافة أي بروتوكول لاتفاقية معينة أو إعادة صياغة نص معين يمكن أن تصحبه مجازفات جمّة. بيد أن تجارب كل من كمبوديا والبوسنة وكوسوفو ورواندا ودارفور، مع حالة التخبط وعدم اليقين التي تحيط باستخدام المصطلح والخطوات التي يلزم أن تتخذها البلدان رداً عليها، تشير إلى الحاجة لإنشاء آلية مختصة بهذا الأمر.

### الحلول العسكرية مقابل الحلول السياسية

لقد دعا العديد من المعلقين ورجال السياسة والشؤون الإنسانية إلى اتخاذ إجراء عسكري لحل الأزمة في دارفور، وأشاروا إلى أنه على مدار السنوات الأربع الماضية كان السودان قد أحل بكل تعهد تقدم به لإيقاف العنف وأنه لا يفهم سوى لغة واحدة - وجود تهديد معقول أو استخدام القوة. ويذهب هؤلاء إلى القول بأن الخسائر في الأرواح في دارفور ستستمر في التزايد في ظل غياب أي التدخل العسكري، بينما ستواصل الخرطوم، التي ترفل في عائدات النفط والأسلحة، مسلكتها الإجرامية. ويتصدر مسؤولون في إدارة كلينتون السابقة - والنادمين على إخفاقهم في منع الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤- أحياناً جبهة المدافعين عن اتخاذ الولايات المتحدة لإجراء عسكري لحل الأزمة.

وغالباً ما يشير المعارضون للإجراء العسكري إلى أنه ليس بوسع إدارة حكومة بوش الحالية، نظراً لسمعتها المطلقة دولياً، أن تحظى بدعم لها لفرص